

الانهيار الاقتصادي العراقي أول صدام ينتظر إدارة بايدن

هل سيستفيد بايدن من أخطاء أسلافه لحل عقد تركيا العراقية الثقيلة

صار الملف العراقي تركة ثقيلة جدا يتسلمها كل رئيس أميركي جديد منذ الغزو الأميركي سنة 2003. ولن يشد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن عن هذه القاعدة حيث سيستلم هذه التركة التي زادتها تعقيدا تجارب أسلافه خاصة باراك أوباما وتداعيات الاتفاق النووي مع إيران وقرار الانسحاب ثم العودة لمحاربة الإرهاب، وبعده دونالد ترامب والحرب ضد داعش وتداعيات ما شهدته المنطقة على خلفية كل ما سبق بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي يواصل الانهيار.

بغداد - يتربع العراقيون سياسة الإدارة الأميركية الجديدة التي ستنهجها في بلدهم مع دخول المرشح الديمقراطي جو بايدن البيت الأبيض رسميا في يناير 2021. ويشكل الملف العراقي تحديا بالنسبة لبايدن في ظل الأوضاع الصعبة التي تعصف بالبلد خاصة أمنيا واقتصاديا وسياسيا.

وأوضح كل من فرهاد علاء الدين وكينيث إم بولوك في تقرير نشر على موقع فورين بوليسي أن انهيار الاقتصاد العراقي سيكون بمثابة أول صدام ينتظر إدارة بايدن، حيث من المرجح أن يفقد الانهيار الاقتصادي إلى انهيار نظامه السياسي المتهايك، مما قد يؤدي بعد ذلك إلى إشعال جولة أخرى من الحرب الأهلية.



مصطفى الكاظمي

سنواجه مشكلة دفع الرواتب في يناير المقبل

وسلط الكاتبان الضوء على أسباب انهيار الاقتصاد العراقي والناجمة أساسا عن استئثار الفساد وتقول المحاصصة الحزبية والدور الإيراني التخريبي الذي يربط تاجير الأوضاع لإرباك الحكومة. بهدف بسط نفوذها في البلد. كما تطرق إلى السياسة التي سيطرحها بايدن مع تردي أوضاع العراق، وإن كان سيستفيد من أخطاء الإدارة الأميركية السابقة، خاصة أنه لم يوضع بشكل كاف الإستراتيجية تجاه البلد بخلاف التعهدات بإنها "الحروب الأبدية" وسحب القوات الأميركية من الشرق الأوسط.

معضلة الفساد

على مدى العقدين الماضيين، خلق الفساد مشكلة ذات وجهين للعراق، مع إدارة البلاد من قبل حكومات ضعيفة ومتواطئة قائمة على المحاصصة الحزبية والتي تعمل كشبكات محسوبة ضخمة دون مراعاة لهيكل الشارع، فامتصت بذلك الات فساد عائدات النفط من الخزنة ومررتها إلى مؤسسات الدولة ودواورها الانتخابية في شكل وظائف وعقود وامتيازات أخرى.

وأدى انتشار الفساد إلى خلق ما كان يمتلكه القطاع الخاص في العراق من اللقيل، مما يعني أنه لا يوجد الكثير من البدائل لوظائف القطاع العام. وكننتيجة لذلك، أصبحت الحكومة الآن أكبر رب عمل، وتعتمد نسبة كبيرة من السكان على الدولة لكسب عيشها، إما بشكل مباشر من خلال الرواتب والمعاشات التقاعدية، أو بشكل غير مباشر من خلال العقود أو توفير السلع والخدمات من هم في كتوف المرتبات الحكومية.

وحتى الشركات الصغيرة في العراق تعتمد في النهاية على الحكومة لأن الكثير من زبائنها، خاصة في المدن الكبرى، هم أنفسهم يملكون رواتبهم من الحكومة، بطريقة أو بأخرى. علاوة على ذلك، لا تزال الحكومة العراقية توفر السلع الغذائية بشكل شهري عبر نظام التوزيع العام، والذي يظل عنصرًا مهمًا في الحياة اليومية للطبقة العاملة والفقر العراقيين.

وليس من المستغرب أن تكون هناك زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في عدد العاملين في القطاع العام منذ عام 2004، وتدفع الحكومة رواتب تزيد بنسبة 400 في المئة عما كانت عليه قبل 15 عاما. وهكذا أصبحت الحكومة وعائداتها النفطية المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي والمزود الرئيسي للشعب العراقي. والنتيجة هي أن بغداد تحتاج إلى 5 مليارات دولار شهريا لدفع الرواتب الجارية والمعاشات التقاعدية، بالإضافة إلى ملياري دولار أخرى لتغطية الخدمات الأساسية وتكاليف التشغيل، والتي يشكل الكثير منها اشكالا غير مباشرة من الدعم للشعب العراقي. ومع ذلك، ومنذ انتشار جائحة كورونا وانهارت أسعار النفط التي توفر حوالي 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، تقلب الدخل الشهري للعراق بين 2.5 و3.5 مليار دولار. وهذا يعني أن بغداد تعاني من عجز شهري يتراوح بين 3.5 و4.5 مليار دولار. والآن تنفذ هذه الأموال التي كان من الممكن أن تحافظ على سداد هذا العجز.

وصرح وزير المالية العراقي، علي علاوي، في مقابلة تلفزيونية في أكتوبر الماضي أن "احتياطيات البنك المركزي العراقي تبلغ 53 مليار دولار". منذ ذلك الحين، أقر مجلس النواب قانون العجز في التمويل الذي مكّن الحكومة من اقتراض 10 مليارات دولار لدفع رواتب شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2020. وبذلك يصل إجمالي الدين العراقي إلى 80 مليار دولار، وفقا لمصادر حكومية ومقترحات الميزانية، واجبرت البلاد على تخصيص أكثر من 12 مليار دولار من الميزانية السنوية للفوائد وسداد أصل هذه القروض، وكلها تزيد من تفاقم نقص رأس المال الحكومي.

ووفقا للعديد من تجار النفط والمحللين، يأمل بعض المسؤولين في الحكومة العراقية ببساطة أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار النفط هذا الربيع إلى إنقاذهم. ومع ذلك، تشير معظم التوقعات إلى ما لا يزيد عن 10 إلى 15 في المئة من ارتفاع أسعار النفط، وهي نسبة ضئيلة للغاية.

للغذاء على أزمة العراق التي تلوح في الأفق. وحتى هذا قد يتلاشى إذا تسببت صادرات النفط العراقية واللبيبة والإيرانية الموسعة في أن يحدوا السعوديون والروس حذوهم ويزيدون الإنتاج لحماية حصتهم في السوق. وإذا كان العراق غير قادر على الاستمرار في دفع الرواتب،

والحد الأدنى من النفقات الحكومية، وتكاليف التشغيل، فستكون لذلك عواقب وخيمة. وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي قد دق ناقوس الخطر في مؤتمر صحافي في نوفمبر الماضي، محذرا بقوله "سنواجه مشكلة دفع الرواتب في يناير المقبل... أنا أتحذركم من الآن".

وأصدرت الحكومة ورقة الإصلاح البيضاء في 13 أكتوبر، ومع ذلك، لم تبدأ بعد بالتنفيذ. ونتيجة لذلك، لم يتم اتخاذ قرار بخفض الرواتب، أو تقليص أعداد موظفي الحكومة، أو حتى التخلص من مئات الآلاف من الموظفين الوهميين خوفا من إغضب السياسيين المهمين في العراق.

مأزق الكاظمي

عندما تولي السلطة، حظي الكاظمي بتأييد واسع النطاق من العراقيين العاديين والألاف الذين كانوا يحتجون في الشوارع، ومن المؤسسة الدينية الشيعية في العراق، ومن الأحزاب السياسية الشيعية المعتدلة، ومن العديد من السنة، وحتى من الأكراد. كان الجميع ينظر إليه على أنه نقي، وغير مهتم بالسياسة، وفعال، وقرب من الأميركيين. ومع ذلك، هناك خوف متزايد في جميع أنحاء البلاد من أن الكاظمي لا يستطيع إصلاح النظام العراقي الهش. وقد تكون الأزمة الاقتصادية التي قد تنجم عن نفاد أموال العراق بمثابة المسار الذي سيدق في ذلك النعش.

وستحاول الجماعات والقبائل المسلحة، بما في ذلك الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، ملء الفراغ واغتصاب دور قوات الأمن الأساسية في العراق. وهذه المجموعات نفسها سقاتل أيضا من أجل السيطرة على الأرض. وقد يحاولون السيطرة على الموارد المدة للدخل مثل حقول النفط والموانئ والمعايير الحدودية والشركات الكبيرة والأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة. وفي مثل هذه الحالة، يمكن أن يصبح النزاع المسلح والاستيلاء على الأراضي أمرا شائعا مرة أخرى، باستثناء تلك المناطق التي تتمتع بامن قوي، مثل إقليم كردستان.

ومع ذلك، وحتى إقليم كردستان لن يكون في مأمن من المشاكل الاقتصادية الداخلية ما لم يتمكن من توسيع قاعدة موارده، لأنه أيضا يعتمد ماليا على بغداد. ومن ثم سيستهدف الأكراد

حقولا نفطية مثل كركوك، لكن هذا لن يؤدي إلا إلى إشعال الصراع بين أربيل وبغداد، ناهيك عن الميليشيات الشيعية التي ستقاوم مثل هذه الخطوة. وكما حدث في 2005 إلى



العراق منهك أمنيا واقتصاديا

2007 ومن 2014 إلى 2017، ستؤثر جولة أخرى من الصراع الأهلي في العراق الجيران من حوله. فالعراق مهم بالنسبة لهم جميعا، ومن المتوقع أن يتدخلوا لتأمين مصالحهم.

الدور الأميركي

بالنظر إلى خطورة الوضع وأهمية العراق للمنطقة وسوق النفط الدولي، لا يمكن للولايات المتحدة والمجتمع الدولي الوقوف مكتوفي الأيدي. وبالطبع، خلال الأشهر الستة الأولى من إدارته ومع انتشار الجائحة وأزمة اقتصادية ضخمة في الداخل يجب التعامل معها، لن يكون بايدن قادرا على جعل هذا الأمر على رأس أولوياته أيضا، إلا أن التصرف بشكل عاجل سيجنب الجميع مواجهة خيارات صعبة لاحقا، عندما يكون العراق في حالة سقوط حر.

وإذا كانت الإدارة الأميركية على استعداد لقيادة الأمور، فمن المحتمل أن يكون العديد من الأطراف على استعداد للمشاركة أيضا. ومن المتوقع أن تقوم المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودول الخليج العربي وحتى بعض الدول الأوروبية وشرق آسيا بدفع بعض الأموال، لا سيما وأن أزمة العراق القادمة هي أزمة سيولة.

وسيحتاج العراق إلى المال لمنع انهيار نظامه الاقتصادي. وإذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لتعهد بدفع مبلغ كبير، ربما 1 مليار دولار، سيكون من الممكن تجميع حزمة أكبر تبلغ ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار للعراق من الدول الأخرى.

ويستنتج فرهاد علاء الدين وكينيث إم بولوك في ختام تقريرهما أنه كان على الولايات المتحدة أن تتعلم خلال السنوات الـ12 الماضية درسين مهمين حول هذا الجزم من العالم. أولا، ما يحدث في الشرق الأوسط لا يبقى هناك. وثانيا، درهم وقاية خير من الكثير للعلاج، كما أثبتت سياسات واشنطن المساوية تجاه العراق وسوريا.

وبطبيعة الحال، وبمعدل الإنفاق الحالي في العراق، فإن حتى 10 مليارات دولار ستندوم بالكاد ثلاثة أشهر. ولهذا السبب يجب أن تأتي الأموال بشروط قوية مرفقة: تدابير تقشف لتجميع الادخار، وتخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد، ودمج أفراد الميليشيات بشكل كامل في الجيش العراقي، كإفراء، وليس كميليشيات، وبالتالي ستكون مسؤولة أمام الحكومة العراقية.

ويلخص فرهاد علاء الدين وكينيث إم بولوك بالقول "عندما يتولى منصبه كرئيس، قد لا تكون معالجة مشاكل العراق هي أولويته أو رغبته، لكن الأزمة توفر له فرصة لوضع البلاد، والمصالح الأميركية هناك، على الطريق الصحيح بطريقة لم يستطع أن يحققها عندما كان مسؤولا عن سياسة العراق في فترة حكم أوباما".

صابر بليدي

الجزائر - لم يجد انصار المسار السلطوي في الجزائر شيئا يضمنونه لحصيلة عام من حكم الرئيس عبدالمجيد تبون سوى تدوير أسطوانات مشروخة كسيرورة واستمرار مؤسسات الدولة بعد الفراغ الذي أحدثته تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة قبل أكثر من عام، وهي المؤسسات التي أصابها العطل مجددا، في ظل الجدل القائم حول تأثير غياب تبون عن قصر المرادية وعن المشهد العام بشكل أوسع.

وفشل ظهور الرئيس تبون في إنهاء حالة الجدل حول مصير البلاد ومستقبلها، في ظل عجزه عن إقناع الجزائريين باستعادته لقواء الصحة العقل مجددا، في ظل الجدل القائم حول تأثير غياب تبون عن قصر المرادية وعن المشهد العام بشكل أوسع. وفشل ظهور الرئيس تبون في إنهاء حالة الجدل حول مصير البلاد ومستقبلها، في ظل عجزه عن إقناع الجزائريين باستعادته لقواء الصحة العقل مجددا، في ظل الجدل القائم حول تأثير غياب تبون عن قصر المرادية وعن المشهد العام بشكل أوسع.

وبغض النظر عن مضمون ما ورد على لسان الرجل، والشكل الذي ظهر به، وإمكانية دخول التركيب والتدقيق، فإن توقيت ظهوره نفسه وتعمد استعمال حساباته الخاص على شبكات التواصل الاجتماعي بدل وسائل الإعلام الحكومية، طرح استفسارات وتكهنات جديدة، حول الرسائل الحقيقية التي أرادها الرئيس الجزائري من ظهوره المقتضب.

وإذ تزامن مع مرور عام على انتخابه للجزائر في الـ12 من ديسمبر الماضي، فإن الرئيس الذي انتخب في ظروف استثنائية، يعتبر أسوأ رؤساء الجزائر حقا، فعلاوة على غياب الإجماع على شخصه سواء من طرف دوائر نافذة في السلطة أو من الحراك الشعبي، فقد جاء إلى قصر المرادية وخزانة الدولة فارغة وجائحة كورونا تعصف بالبلاد، وفوق ذلك أمت به وعكة صحية خطيرة بحسب ما ظهر عليه الرجل في التسجيل الأخير.

ولسوء حظ الرجل، فإنه لم يهنا في منصبه إلا لاشهر قليلة فقط قبل أن تدخل جائحة كورونا على الخط، وتكبد الاقتصاد المتهاوي ورصيد النقد الأجنبي المتآكل خسائر معتبرة. وفي شهر أكتوبر الماضي أصيب بوكة صحية استدعت نقله إلى مستشفى ألماني بمدينة كولونيا، حيث لا يزال يتواجد هناك إلى غاية الآن. وشكل الجدل القائم في البلاد حول مستقبل البلاد ومصيرها، في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة وفي غياب الرئيس، وتأثير كل ذلك على أداء مؤسسات الدولة، مادة دسمة لسيناريوهات متضاربة تجمع على أن "الجزائر مريضة بمرض الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققت نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".

ويرى الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، أن "الثقة الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققت نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".

وإلى الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، أن "الثقة الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققت نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".

وإلى الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، أن "الثقة الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققت نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".

وإلى الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، أن "الثقة الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققت نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".



الجزائر مريضة بمرض رؤسائها

وإلى الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، أن "الثقة الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققت نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".

وإلى الناشط السياسي والخبير الاقتصادي إسماعيل لأماس، أن "الثقة الغائبة بين الشارع والسلطة والشريعة المهزوزة للمؤسسات القائمة لا يمكن أن تحققت نتائج إيجابية لبلد يتخبط في أزمة معقدة ومتشابكة وفي مختلف القطاعات، وذلك هو الأخطر على وحدة البلاد وتماسكها خاصة في الظروف الراهنة".